

أخذها إن الخاص أشد تصرفا بالخاص وفهمه
 به أظهر من فهمه خطأ شامل ومنه فوجب
 الأخذ بالصريح الخاص في الموضع الذي
 يتأوله والثاني أن في بناء العام على الخاص في هذه
 القوم متجهين فأيدي الخطابين وعلا مقتضى
 الدليلين وفي خلاف ذلك العا لئلا له الخاص عليه
 والخاص لها بالهدى الذي لا ينفك عنه وذلك لا يجرى
 بجواز ويحقق الخلاف في الصورة الثالثة من يقول
 بالاول فيتحتمل الخاص صريح فيما يتأوله والعام
 يحتمل التخصيص فلو استحسننا الخاص المتقدم بالعام
 المتأخر لكافد الغنا ذلك له الخاص وكلام الحكيم
 لا يجوز العاوه معي أمكان استعماله ومن يقول
 بالثاني فيتحتمل أن العام في تأوله الاعيان الكثيرين
 يتركه خصوص كثيرين يتناول كل واحد منها
 عينا من تلك الاعيان على الانفراد فاذا تعارض العام
 والخاص في القدر الذي يتأوله الخاص جريا مجرى ه
 خصوصين تعارضوا ولا شبهة في أن على هذا الوجه
 يستحسن المتقدم منهما بما بعده **واما الموضع**

الثاني

الثاني وهو الكلام في التخصيص بالمعنى فاعلم
 أن هذا يختص على التخصيص بالعقل والنقل
 والتقرير والاجماع والقياس فلهذا لكل شيء من
 ذلك فضلا **الفصل الاول** والكلام منه يقتضي
 من صغين أخذها في التخصيص بضرورة والثاني
 في التخصيص بدلالة **اما الموضع الاول** فاعلم
 أنه لا خلاف في وجوب التخصيص بضرورة العقل
 وإن خالف بعض من يرجع إلى تخصيص في دالة العقل
ومثال المسألة قوله تعالى وأنت من كل شيء وقوله
 تعالى تدمر كل شيء وقوله تعالى تبيا بالكل شيء **والوجه**
 فيما اتفقوا عليه أن الخصوص ليس بأكثر من حرج
 بعض ما يتأوله ظاهر العموم ولا شك أن من علم
 ما قلناه ضرورة من أن الزخ لم تدمر كل شيء والقول
 لم يتناول تفصيل كل شيء لم يكن اعتقادا مما يتأوله
 الظاهر ولا يجوز فضلا **واما الموضع الثاني**
 فقد خالف فيه بعضهم والذي محله هو أن العقل
 دليل لا يقبل الاحتمال واللفظ معرض للاحتمال
 فيجب تحكيم المحتمل على ما يحتمل ونزده إليه